



دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع: طلب النواب السادة جبران باسيل، غسان عطا الله، سليم عون، ندى البستاني وشربل مارون، تحويل سؤالهم حول إستعدادات وزارة الطاقة والمياه لمواجهة أزمة شح المياه خلال صيف - خريف ٢٠٢٥ إلى إستجواب.

المرجع: إيداعا رئاسة مجلس النواب رقم ٣٩٧/س تاريخ ٢٠٢٥/٩/١٧ ورقم ٣٩٧/س. تاريخ ٢٠٢٦/٥/٦ ومرفقاتهما.

جواباً على طلب النواب السادة جبران باسيل، غسان عطا الله، سليم عون، ندى البستاني وشربل مارون، تحويل سؤالهم حول إستعدادات وزارة الطاقة والمياه لمواجهة أزمة شح المياه خلال صيف - خريف ٢٠٢٥، إلى إستجواب،

يُفيد مُجدّداً السيّد وزير الطاقة والمياه بما سبق أن أدلى به جواباً على السؤال النيابي أعلاه مؤكّداً على ما يلي:

١. فيما خصّ وضع خطة تنفيذيّة واضحة وجدول زمنيّ للإجراءات الميدانيّة لمواجهة شحّ المياه في صيف وخريف ٢٠٢٥، وضمان الحدّ الأدنى من توافر المياه للمواطنين، والتأخير في إعداد خطة طوارئ رغم المؤشرات الكارثيّة المعروفة منذ أشهر:

يُشير السيّد وزير الطاقة والمياه أنّه سبق أن اطّلع لجنة الأشغال العامّة والنقل والطاقة والمياه على واقع المياه ومصادرها، وعلى الشّروحات التي قدّمها المدراء العامّين لمؤسسات المياه والمصلحة الوطنيّة لنهر الليطاني وعلى التّحديات الناشئة عن شحّ الأمطار وتداعياته، والتي شكّلت أساساً لتلك التوصية التي صدّرت بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٩، على اعتبار أنّ المُتساقطات تتراوح سنوياً بين ٧٠٠/ و ١٠٠٠/ ملم وأغلبها يهطل في الفترة بين أشهر كانون الأول ونيسان، أما في هذه السنة، فقد تراجعت المُتساقطات ٥١% عن المُعدّل العام، وانخفض عدد الأيام المُمطرة من ٧٥ يوماً إلى ٤٥ يوماً،

وبالرغم من أنّ المياه هطلت بكثافة لكنّ الأرض لم تستطع إستيعابها وتّخزينها، وهذا ما يُظهره الجدول الصادر عن دائرة التقديرات في مصلحة الأرصاد الجوية، الذي يتناول مناطق طرابلس، بيروت وزحلة:

كميّة المتساقطات			
المنطقة	السنة الماضية	المتر المكعب لنهاية أيار	المعدل لنهاية أيار
طرابلس	١٢٢٩ ملم	٥٢٠,٤ ملم	٨٢٢ ملم
بيروت	١٠٥١,٣ ملم	٣٨٢,١ ملم	٨٢٢ ملم
زحلة	٧٤١,٨ ملم	٢٦٨,٤ ملم	٦٦٨ ملم

كما يعرّض السيّد الوزير الوضع المائيّ ضمن نطاق بيروت الكبرى كما يلي:

١. شمال بيروت يتغذّى من محطة تكرير الضبية ويشمل ساحل المتن، خزان الأشرفية وخزان برج أبو حيدر:

في العام ٢٠٢٤، كانت محطة الضبية تؤمّن خلال شهر تموز /٢٠٠/ ألف متر مكعب في النهار، هذه السنة وفي ذات الفترة أمّنت هذه المحطة /٩٠/ ألف متر مكعب أي بتراجع ٥٥%.

٢. جنوب بيروت يتغذّى من آبار المشرف والدامور والناعمة بمعدّل /١٩/ ألف متر مكعب في النهار وبقي الأمر على حاله.

٣. ساحل بعيدا يتغذّى من آبار الديشونيّة التي كانت تؤمّن /٦٠/ ألف متر مكعب في شهر تموز ٢٠٢٤، أمّا هذا العام، وفي ذات الشهر، فقد أمّنت /٤٥/ ألف متر مكعب أي بتراجع ٢٥%.

ويُضيف السيّد الوزير أنّ هذه الأرقام تُبيّن أنّ بيروت الكبرى كانت تتغذّى في الأيام المُماثلة من عام ٢٠٢٤ ب /٢٧٩/ ألف متر مكعب فيما بلغت التغذية هذا العام /١٥٤/ ألف متر مكعب، ما يعني تراجعاً حجمه ٤٥%. وجاءت التدابير المُتخذة على مُستوى مُوسّسات المياه في المُحافظات بناءً على تعليمات وزارة الطاقة والمياه خلال الاجتماع المُنعقد بتاريخ ١٥/٤/٢٠٢٥، مؤتلفة مع مضمون التوصية البرلمانيّة لجهة الإجراءات الميدانيّة التي اعتمدتها تلك المُوسّسات إن في ما خصّ المحافظة على سلامة مآخذ المياه وشبكات النّقل أم بالنسبة لعدالة التّوزيع وحملات ضبط المُخالفات المُفاجأة، بهدف توفير الحدّ الأدنى من حاجة المواطنين إلى المياه بناءً على توجيهات وزارة الطاقة والمياه وقد تُرجمت عبر الإجراءات التالية:

- العمل على قمع المُخالفات وإزالة التعديّات، وفي هذا الإطار تمّ بتاريخ ١٧ تموز ٢٠٢٥ توجيه كتاب إلى وزارة المال - المديرية العامة للشؤون العقارية مُرفق بلائحة مُفصّلة عن ٢٥٠٣ بئراً مُخالفاً على جميع الأراضي اللبنانية، وجَدول بمَحاضر الضّبط من أجل وَضع إشارة على الصّحائف العقارية حيث الآبار المُخالفة.
- التّشديد على الصيانة الفورية للأعطال وتشكيل فرق صيانة إضافية للتّدخل السريع.
- إعادة جدولة توزيع المياه على المواطنين بشكل عادل وشفاف.
- تفعيل الآبار غير المُستخدمة.
- تجهيز آبار محفورة.
- تأمين مَصادر الطاقة بأكبر قَدر لتَشغيل الآبار لأطول مدّة زمنيّة مُمكنة يومياً.

أمّا لجهة خطة الطوارئ، فهي قائمة وتُترجمها مجموعة إجراءات ميدانيّة فعّالة تُنفّذها مُؤسّسات المياه العامّة الأربع والمصلحة الوطنيّة لنهر الليطاني، ما يجعل منها خطة مُتحركة تُعتمد خلال الطوارئ أو خارجها وتمت مشاركتها مع الهيئة الوطنيّة للمياه والجّهات المانحة للحصول على الدّعم المادي لتنفّذها.

٢. بالنسبة لمدى جاهزيّة البنى التّحتيّة المائيّة (الشّبكات، المضخّات، محطّات الضخّ والمُعالجة)، وعن إجراء تقييم شامل لواقعها مع خُلول موسم الجفاف وتنفّذ برامج صيانة أو تَحديث لشبكات نقل وتوزيع المياه، للحدّ من الهدر والتسرّب، وتحديد آليّة وبرنامج أولويّات لتوزيع المياه بين المناطق، والمخاوف من عدم العدالة والتّسييس في التوزيع:

يُفيد السيّد الوزير بأنّ البنى التّحتيّة المائيّة من شبكات ومضخّات ومحطّات ضخّ ومُعالجة تَحْتَاج إلى صيانة مُستمرة بسبب قِدم عهدها، وقد تمّ تشكّل فرق صيانة للتّدخل السريع وصيانة التجهيزات وشبكات النقل والتوزيع. كما أنّ هناك تنسيق قائم مع عدد من البلديات والجّهات المانحة لتأمين الطاقة البديلة أو المحروقات، كما أطلقت الوزارة حملة لَنزع التعديّات عن شبكات التوزيع.

ويُضيف السيّد الوزير أنّه، وبهدف مواجهة أزمة شحّ في كمّيّات المياه، طلب إلى مُؤسّسات المياه الأربع والمصلحة الوطنيّة لنهر الليطاني إعادة جَدولة التوزيع في جميع المناطق اللبنانية وفقاً للإمكانيات المُتاحة، وبشكل يُراعي تأمين المياه بحسب توفّرها بعدالة ومُساواة بين المواطنين والمناطق اللبنانيّة كافّة، وقد جرى تعميم تلك الجدولة أصولاً، كما طلب من المُدراء المُؤسّسات المعنيّة الإفادة تباعاً عن مُجريات تنفيذ خطط الطوارئ للتَمكّن من المراقبة والمحاسبة.

٣. بالنسبة لوضع المياه الجوفية والينابيع ومصادر المياه المنجزة وتقدير الوزارة لحجم المخزون المتاح خلال الأشهر المقبلة، والإجراءات المتخذة للرقابة على الآبار الجوفية الخاصة وشركات التوزيع التي قد تلجأ لرفع الأسعار وإستغلال الأزمة:

يُفيد السيد الوزير أنّ وضع المياه الجوفية يتفاوت بين منطقة وأخرى، بحيث تشهد المياه الجوفية إنخفاضاً تدريجياً في منسوب المياه في بعض المناطق، في حين ما يزال المنسوب مقبولاً في مناطق أخرى.

أما بالنسبة للينابيع، فإنّ عدداً كبيراً منها لم ينفجر هذه السنة، ما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى الإستخدام الآبار، فكمية الثلوج كانت هذه السنة محدودة جداً ما انعكس سلباً على مخزون المياه الجوفية وتفقّر الينابيع، وهذا ما يُظهر الواقع الصّعب والمتفّاقم هذه السنة مع الشّحّ، ولا يوجد في لبنان أي سبيل للإحاطة بهذه الظروف.

وبالنسبة للمخزون، فقد تمّ تركيب عدادات لقياس كميات المياه على الينابيع والمصادر السطحية مع AFD على ١٤٠/ مصدر وهناك مشروع مُماثل مع GIZ لتركيب عدادات على مصادر المياه المتبقية.

أمّا لجهة السدود، فقد انخفضت نسبة تعبئتها ولم يتم إستخدام مخزونها حتى الآن لحفظها إلى مرحلة لاحقة يشتدّ فيها الجفاف بعد أن تكون مصادر المياه الأخرى قد استنفدت، ومثالاً على هذا الوضع:

١. سدّ القرعون: سيعته ٢٢٠/ مليون متر مكعب، يتوفر مخزونه في آخر نيسان من كل سنة. أما هذه السنة فلم يبلغ مخزونه إلا ٦٨/ مليون متر مكعب، ما يعني أنّه لم يمتلئ سوى بـ ٣١% من سيعته.

٢. سدّ شبروح: سيعته ٩/ مليون و ٣٠٠/ ألف متر مكعب، أمّا هذه السنة فلم يمتلئ إلا ٤/ مليون ونصف، ما يعني أنّه لم يمتلئ سوى بـ ٤٨% من سيعته.

٣. سدّ القيسماني: سيعته ١/ مليون متر مكعب يتوفر أواخر نيسان، أمّا هذه السنة فلم يمتلئ إلا بـ ١٥٠ ألف متر مكعب، ما يعني أنّه لم يمتلئ سوى بـ ١٥% من سيعته.

كما يُضيف السيد الوزير، إلى أنّه وعلى صعيد الإجراءات لضمان الرقابة على الآبار الجوفية الخاصّة المرخّصة فهي مُستمرة من قبل المصلحة المُختصة في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية التي تتولى الرقابة أما بواسطة العدادات المركّزة أو وفقاً لتقدير المقطوعية وإستيفاء الرسوم في ضوء النتائج، أمّا في ما خصّ شركات التوزيع التي قد تلجأ إلى رفع الأسعار وإستغلال الأزمة، فيبقى ذلك على عاتق مصلحة حماية المستهلك في وزارة الإقتصاد والتجارة.

٤. بالنسبة لوجود تنسيق فعلي مع البلديات والمؤسسات المعنية لتوزيع المياه بشكل عادل وتجنب الاحتكار أو سوء الإدارة، ووضع خطط طويلة الأمد لتعزيز إدارة الموارد المائية في ظل التغييرات المناخية المتسارعة:

يوضح السيد الوزير إلى أن التنسيق مع البلديات لتوزيع المياه وأي مؤسسات أخرى في توزيع المياه بشكل عادل وتجنب الاحتكار أو سوء الإدارة يفقر إلى السند القانوني لأن هذه الصلاحية محفوظة للمؤسسات الإقليمية الأربع للمياه والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، وإن تدخل مؤسسات أخرى، لم يلحظ القانون دوراً لها وأنظمة واضحة تُحدّد دور كل منها، يؤدي إلى التجزئة والتدخل. علماً أن المرسوم التطبيقي للمادة ٥٨/ من قانون المياه والذي يُحدّد شروط إتفاقيات التعاون بين المؤسسات وأشخاص القانون العام ومنها البلديات سيجد طريقه للتنفيذ بعد أن وافق عليه مجلس الوزراء. أما التغير المناخي واحتمالات تأثيره على قطاع المياه دفع الوزارة إلى القيام بإعادة تقييم للإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وإدخال التعديلات اللازمة عليها بما يأخذ في الاعتبار التداعيات المحتملة، من ثم وضع الخطط التنفيذية الملائمة.

٥. بالنسبة لخطة الوزارة لإستكمال مشاريع المياه المتوقّفة ومنها السدود على أثر الإنهيار المالي والإقتصادي في عام ٢٠١٩:

يُفيد السيد الوزير إلى أن أي خطة لإستكمال مشاريع السدود غير المُستكملة لا بدّ أن تركز على تقييم دقيق لوضع تلك السدود، تجهد الوزارة لإجرائه بالتعاون مع خبراء دوليين وبالإشتراك مع جهات مانحة بحيث يُبنى على نتائج هذا التقييم وما يصدر عنه من مقترحات لتقرير الإجراءات اللازمة في ما خصّ كل سدّ.

أما بالنسبة إلى مشاريع المياه التي توقّف العمل بها خلال الأزمة المالية، فإن الوزارة تعمل على تأمين إستكمالها من خلال مجلس الإنماء والإعمار ووفقاً لموازنة الوزارة.

٦. بالنسبة لعدم إطلاق الوزارة حملة وطنية توعويّة لترشيد إستهلاك المياه كما دعت اللجنة في توصيتها الأخيرة:

يوضح السيد الوزير إلى أنه تمّ إعداد حملة وطنية إرشادية حول إستهلاك المياه، وتمّ توجيه مراسلات إلى شركة تلفزيون لبنان وسائر محطات التلفزة والإذاعات العاملة في لبنان للإنخراط في الحملة المُشار إليها وفقاً لنصوص القانون المرئي والمسموع، وهي قيد التنفيذ لدى وسائل الإعلام المرئي والمسموع، ومكونات الحملة الوطنية هي عبارة عن:

١. إعلانات تبث على المحطات الإذاعية والتلفزيونية بشكل مستمر منذ أوائل شهر تموز ٢٠٢٥.
٢. إعلانات على الطرقات على مرحلتين، الأولى إعتباراً من تاريخ ١٠/٩/٢٠٢٥ لمدة عشرة أيام والثانية إعتباراً من الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول ٢٠٢٥.
٣. وضعت المؤسسات العامة الأربع خططاً استكملت بأنشطة ميدانية قامت بها الجمعيات مع البلديات بالتنسيق مع الوزارة والمؤسسات لتعزيز ترشيد استهلاك المياه.
٤. طوّرت منظمة اليونيسف بالتعاون مع الوزارة والمؤسسات المعنية، مؤشرات دعم الإستهداف والاختيار وتحديد الأولويات، وهي (١) مؤشر التعرّض للجفاف، (٢) خريطة مخاطر الأمراض المنقولة بالمياه، (٣) خريطة مخاطر تأثير الجفاف على التوتّرات المجتمعية.

رئيس مجلس الوزراء

نواف سلام

د. نواف سلام